مختصر علم الحديث



الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية لعام ٢٠٠٩م

(   )

إخراج: عبد الباسط حسن النهاري

دار الإمام زيد بن علي الثقافية للطباعة والنشر

ص.ب. ١٥١٣٤ تلفون (٢٠٥٧٧٧-٠٠٩٦٧١)

فاكس (٢٠٥٧٧١-٠٠٩٦٧١) **صنعاء ـ الجمهورية اليمنية**



ص.ب. ١٥١٣٤ تلفون (٢٠٥٧٧٧-٠٠٩٦٧١)

فاكس (٢٠٥٧٧١-٠٠٩٦٧١) **صنعاء ـ الجمهورية اليمنية**

Website: www.izbacf.org ; email :info@zbacf.org

مختصر علم الحديث

تأليف

قاسم حسن قاسم السراجي

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد الله الذي هدانا لمعرفة الكتاب والسنة، وآتانا الحكمة﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[البقرة:٢٦٩]كثَّر كتب السنة، وبارك بفضله مداد العلماء والأئمة، وصلى الله على نبينا ورسولنا الكريم هادي البشرية وعلى آله أركان الدين في هذه الأمة، ومصابيح الدجى في غياهب الظلمة، وحملة كتابه القويم والسنة.

وبعد...

أيها القارئ الكريم:

عند أن تقف على هذه العجالة المختصرة من علم الحديث فلا بد عليك أن تفهم ألفاظها ومعانيها ومقاصدها وسنضرب لك الأمثلة إن شاء الله تعالى.

فأرجو الله تعالى أن تستفيد في تحصيلك لسنة نبينا ﷺ فتعلم الصحيح من الضعيف منها.

فهو فن أُلفت فيه الكتب، ولا يزال التدوين إلى يومنا هذا للسنة المطهرة وعلومها.

ومن أبرز المؤلفات في هذا الفن عندنا (الفلك الدوار) للسيد الإمام الحافظ صارم الدين الوزير و(لوامع الأنوار) للإمام الحجة مجد الدين بن محمد المؤيدي و(علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين) للسيد العلامة عبد الله حمود العزي، وغيرها قديماً وحديثاً، ونظراً لحاجة الطالب المبتدئ لمعرفة علم الحديث قمنا بتلخيص أهم الأشياء اللازمة، وإضافة بعض الفوائد التي تتناسب مع عقول وقدرات الطلاب في هذه المرحلة.

وفَّق الله الجميع إلى ما يحب ويرضى، إنه على كل شيء قدير.

أهمية السنة النبوية

إذا كان القرآن الكريم هو مصدر التشريع الأول فإن السنة النبوية تعتبر المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فهي المبينة للقرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل : ٤٤].

فالسنة مبينة لما يحتاج الناس إلى بيانه من القرآن الكريم، وقد أمر الله تعالى باتباع السنة النبوية في قوله عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأنبياء:٦٥].

وقال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

فالسنة النبوية(١) تتمثل في شخص الرسول الله ﷺ،

---

(١) نسبة السنة النبوية إلى صاحب الشريعة محمد صلوات الله عليه وآله هي نسبة مجازية، لأن السنة جاءت عن الله تعالى بالوحي. انظر كتاب القياس للإمام الهادي عليه السلام.

ولذلك عرَّف العلماء السنة بأنها (**كل ما أضيف إلى رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير**) وبعضهم أضاف أيضاً إلى ما تقدم الصفة الخلقية، والمراد كل ما صدر عن الرسول الأكرم ﷺ من الأقوال، والأفعال، والتقريرات، مما صح وثبت رواية ودراية.

وإذا كان القرآن الكريم قد حثَّنا باتباع نبيه ﷺ فكذلك قد بيَّن ﷺ للناس أهمية الحديث النبوي فقال ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**» رواه الإمام الأعظم زيد بن علي عليهما السلام في المسند الشريف، ورواه البيهقي، وغيرهم من المحدثين والفقهاء.

فأهل العلم يحملون هذا العلم، وهو علم الحديث الشريف، ويعلمونه الناس ويقتدون بنبيهم ﷺ كما قال المولى عز وجل: ﴿**لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا**﴾ [الأحزاب: ٢١].

وهذه الأهمية جعلت الأمة الإسلامية خلفاً بعد سلف، يحافظون على هذا الفن، وعلى مصدرهم التشريعي الثاني، فقد دوَّنوا الأحاديث النبوية وجمعوها،

وكان أول ما جمع من السنة النبوية مجموع الإمام الأعظم زيد بن علي عليهما السلام وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

وحذَّر رسولنا الكريم صلى الله عليه وآله وسلم من الحديث عنه بما لم يقلـه، أو ينطقه فقال: «**أيها الناس إياكم وكثرة الحديث مـن قـال عنـي فلا يقول إلا حقاً، ومن قال عليَّ ما لم أقل فليتبـوأ مقعـده مـن النار**» رواه الإمام أبو طالب في الأمالي [١١٧].

فالمعنى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نبَّهنـا إلى أنـه سـيكثر الحـديث عنـه فمنه ما يكون صدقاً، ومنه ما يكون كـذباً، فوجـب علينـا أن نعرف الحديث الصحيح الذي هو الصدق من لسان الصادق المصدوق، وأن نعرف المكذوب عليه، ولهذا وضـع العلـماء - رحمهم الله تعالى- ما يسـمى (بمصـطلح الحـديث أو علـوم الحديث) ووضعوا فيه القواعـد التـي يتوصـل بهـا العـالم، أو الباحث إلى معرفـة الصـحيح مـن الضـعيف، أو الموضـوع، ومعرفة الغث من السمين، وهو ما سنضعه في هـذه العجالـة المختصرة لأعزَّائنا الطلاب ليكونوا على معرفـة تامـة بقواعـد ومبادئ هذا الفن، فيتوسَّعوا، ويتطلَّبوا المزيد، فـإن مـن سـار على الدرب وصل.

الرواة في عصر الصحابة

لنقف سوياً مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) يحدثنا عن حالة الرواة وأحوالهم -في عصر الصحابة- فقال: (إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، ولقد كذب عليّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على عهده حتى قام خطيباً فقال: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» وإنما أتاك الحديث من أربعة رجال ليس لهم خامس:-

(**المنافقون**): رجل منافق، مظهر للإيمان متصنع بالإسلام، لا يتأثم، ولا يتحرج، بكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) متعمداً، فلو علم الناس أنه منافق كاذب لم يقبلوا منه، ولم يصدقوا قوله، ولكنهم قالوا صاحب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رآه وسمع منه، ولَقِفَ عنه، يأخذون بقوله، وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك، ووصفهم بما وصفهم به لك[1]، ثم بقوا بعده فتقربوا إلى أئمة

---

(١) وصف الله تعالى المنافقين بالكذب والعداوة والخداع وغير ذلك قال الله سبحانه ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ﴾ وقال عز سلطانه: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾.

الضلال، والـدعاة إلى النـار بـالزور والبهتـان، فولَّـوهم الأعمال، وجعلوهم حكَّاماً على رقاب الناس، فأكلوا بهم الدنيا، وإنما الناس مـع الملـوك إلا مـن عصـم الله، فهـذا أحد الأربعة.

(الخاطئون): ورجل سمع من رسول الله ﷺ شـيئاً لم يحفظه على وجهه، فوهم[1] فيه، ولم يتعمد كـذباً، فهـو في يديه يرويه، ويعمل به، ويقول: أنـا سـمعته مـن رسـول الله ﷺ فلو علم المسلمون أنه وَهِمَ فيه لم يقبلوه، ولو علم هو أنه كذلك لرفضه.

(أهل الشبهة): ورجل ثالث سمع من رسـول الله ﷺ شيئاً يأمر به ثم نهى عنه، وهو لا يعلم، فحفظ المنسـوخ، ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علـم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه.

(الحافظون الصادقون): وآخر رابع لم يكذب عـلى الله، ولا على رسوله، مبغض للكذب خوفاً مـن الله، وتعظـيماً

---

(١) وهم: بمعنى غلط وزناً ومعنى.

لرسول الله ﷺ ولم يَهِم، بل حفظ ما سمع على وجهه فجاء به على ما سمعه، لم يزد فيه، ولم ينقص منه، وهو حفظ الناسخ فعمل به، وحفظ المنسوخ فجنَّب عنه، وعرف الخاص والعام، والمحكم والمتشابه، فوضع كل شيء موضعه.

كلام ذو وجهين:

وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان: فكلام خاص، وكلام عام، فيسمعه من لا يعرف ما عنى الله سبحانه، به ولا ما عنى رسول الله ﷺ فيحمله السامع ويوجهه على غير معرفة بمعناه، وما قصد به، وما خرج من أجله، وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ من كان يسأله ويستفهمه، حتى إن كانوا ليحبون أن يجيء الأعرابي والطارئ[1] فيسأله حتى يسمعوا، وكان لا يمرُّ بي من ذلك شيء إلا سألته عنه، وحفظته، فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم، وعللهم في رواياتهم) انتهى

(١) الطارئ: هو الوارد المحتاج إلى المسألة.

كلام أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب عليه السلام.

قال الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام في نهاية شرحه لكلام أمير المؤمنين عليه السلام هذا ما لفظه: فهذه النكتة التي ذكرها أمير المؤمنين جامعة لأكثر أحكام الأخبار التي يذكرها الأصوليون، ويطنبون في تفصيلها، قد جمعها بأخصر لفظ وأقله[1].

---

(١) الديباج الوضي شرح كلام الوصي [٤/ ١٧١٢-١٧١٣].

تدوين الحديث ومراحل تطوره

لحاجة الناس الضرورية إلى هذا العلم دوّنـوا قواعـده العلمية، وأوضحوا الصحيح من السقيم، والناسـخ مـن المنسوخ، وهكذا، وقد تناقل العلـماء الأخبـار وعلومهـا تناقلاً شفوياً في البداية، ثم دوِّنت في أمـاكن متفرقـة مـن الكتب، بل مزجت بغيرها من العلوم الأخـرى كالفقـه، وأصوله، يعني أن هذا العلم لم يكن مسـتقلاً بحـد ذاتـه، ولكنه كان ممزوجاً بغـيره كـما ذكرنـا، ثـم تطـور ليكـون مستقلاً شأنه شأن العلوم الأخـرى، وذلـك في منتصـف القرن الرابع الهجري، وأول مـن أفـرد هـذا العلـم، بـل جعله فناً بحد ذاته هو المحدث الكبـير والحـافظ الشـهير أحمد بن محمد بن عقدة المتوفي سنة (٣٣٢هـ)فإن له عـدة كتب في هذا العلم، وتراجم الرجال ومسانيدهم.

وجاء بعده العلامة الحسن بن عبـد الـرحمن الرامُهرمـزي المتوفي سنة (٣٦٠هـ) ثم تبعه أبو عبد الله محمـد بـن عبـد الله الحاكم النيسابوري المتـوفي سـنة (٤٠٥هــ) فصـنَّف كتـاب (علوم الحديث) وجاء من بعده أبـو نعـيم أحمـد بـن عبـد الله الأصفهاني المتوفي سنة (٤٣٠هـ) فصنَّف كتـاب (المسـتخرج

على معرفة علوم الحديث) ثم تبعه أبو بكر أحمد بن علي الخطيب المتوفي سنة (٤٦٣هـ) فصنَّف كتاب (الكفالة في علم الرواية) وهكذا تتابعت المصنفات والمؤلفات، ولا تزال إلى يومنا هذا.

وقد صح وثبت أن أولي كتاب حديثي جُمع وهو المسند المسمى بمسند الإمام زيد، فهو بحق السابق بالتأليف في هذا الفن ، ولأئمة الزيدية مؤلفات عدة في هذا الفن، منها مؤلفات الإمام القاسم بن إبراهيم عليه السلام المتوفي (سنة٢٤٦هـ) والإمام أحمد بن عيسى المتوفي (سنة ٢٤٧هـ)، والإمام الهادي، والناصر، والمؤيد بالله، وأخيه الناطق بالحق أبي طالب، والإمام أبي العباس الحسني، والمرشد بالله وغيرهم، ولا تزال مؤلفاتهم بعلوم أبيهم المصطفى متصلة يفوح شذاها وتُجنى ثمارها ﴿**أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ**﴾.

ولا بد عزيزنا الطالب أن تعرف أولاً قواعد هذا الفن لتدخل فيه، وفي معرفته بعين البصيرة، وبالقواعد القوية المتينة، وقد اخترنا قواعد أهل البيت عليهم السلام لأنهم قد التزموا هذه القواعد في منهاجهم، وطبقوها في مروياتهم.

قواعد هامة لقبول الرواية

إذاً فما هي قواعد أهل البيت في قبول الأحاديث؟

نقول: القواعد الهامَّة لتمييز الصحيح من الضعيف أو الموضوع عند العترة الطاهرة عليهم السلام وهي:

(١) العرض على كتاب الله:

وهذه قاعدة قوية ثابتة تعتبر الأساس المتين لأنه لا يمكن التعارض بين كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فإذا جاءنا نص، أو حديث يخالف القرآن الكريم، أو بعبارة أصح تخالف آية منه وجب علينا رده، وعرفنا أن هذا الحديث مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكفى بقول سيد الأنام صلى الله عليه وآله وسلم «**سيكذب عليّ كما كذب على الأنبياء من قبلي، فما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فهو مني وأنا قلته، وما خالفه فليس مني ولم أقله**»، رواه الإمام زيد، والإمام الهادي، والإمام القاسم بن محمد في الاعتصام، والطبراني في الكبير، والهيثمي في مجمع الزوائد، والسيوطي في الجامع الصغير، وغيرهم.

فهذا العرض هو ميزان الحق، والقول الفصل، ولقد كانت عائشة زوجة النبي ﷺ ترد الحديث، وبكل شجاعة ويقين إذا لم يوافق الكتاب العزيز.

ومن ذلك أنه نسب إلى النبي ﷺ أنه رأى ربه ليلة الإسراء والمعراج؟! فسألها مسروق: هل رأى محمد ربه؟ فأنكرت ذلك، ونفت أن الله يُرى، وقالت: لقد وقف، أوقفَّ شعري مما قلت، فمن حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب وتلت قول الله تعالى: ﴿ **لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ**﴾[الأنعام: ١٠٣] وهذه الرواية أخرجها البخاري في صحيحه وغيره.

فعائشة عالمة بوجوب العرض على القرآن، لذلك تنكر أن الله تعالى يرى!! - تعالى الله عن ذلك - بدليل الكتاب العزيز، ومن حدَّث بخلاف ذلك عن النبي ﷺ فالقرآن الكريم يكذبه بصريح الآية الكريمة.

(٢) تواتر الحديث:

فالأمة الإسلامية توجب العمل بالحديث المتواتر

وعند أهل بيت النبوة لا يقبلون من الأحاديث إلا ما كان متواتراً، أو مجمعاً على صحته، أو كان رواته ثقات مما له في كتاب الله أصل وشاهد، وسيأتي تعريف الحديث المتواتر.

(٣) تلقي الحديث بالقبول:

وهو ما تلقته الأمة بالقبول كحديث: «**الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا**».أو ما كان مجمعاً عليه ..الخ ما تقدم.

(٤)تقديم ما رواه أهل البيت عليهم السلام:

وذلك لعلو مكانتهم، وقوَّة إسنادهم، وتحريهم في الأخذ وصدقهم في الرواية، وورعهم وخوفهم من الله تعالى، ولما ورد فيهم من آيات الكتاب كآية التطهير(١)

---

(١) هي قول الله تعالى:﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب:٣٣].

والمـودة[1] والمباهلـة[2] وغيرهـا، ومـا تـواتر فـيهم عـن رسـول الله ﷺ كحـديث التمسـك بـالقرآن وبأهـل البيت[3] ونحو ذلك.

(٥) اعتبار إجماع أهل البيت حجة:

يجب الأخذ بإجماع أهـل البيـت (عليهم السلام) لمـا ورد في حقهـم وللحجّة القاطعـة بوجـوب العمـل بإجماعهم مـن الآيـات والأحاديث، وقد ذكرها عدد من المـؤلفين، ومـن أراد ذلـك فليراجع كتاب والدي وشيخي العلامة الحسـن بـن القاسـم السرـاجي- رحمـة الله عليـه- المسـمّى بــ(القـول السـديد الأفضل)، وفي كتابنا(إرشاد المقتدي إلى المنهج السوي).

---

(١) هي قول الله سبحانه وتعالى:﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[الشورى:٢٣].

(٢) وهي قول رب الأرباب:﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران:٦١].

(٣) وهو قول –صلى الله عليه وآله وسلم –«تركت فيكم الثقلين، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إنهما لم يفترقا حتى يرد عليّ الحوض» .

(٦)اعتبار ما صح عن أمير المؤمنين علي عليه السلام موضع احتجاج:

استناداً إلى علمه ومكانته، ولما ورد في شأنه من الكتاب والسنة كحديث الغدير[١]، والمنزلة[٢]، والراية[٣]، وغيرها.

(٧)قبول مراسيل الأئمة:

فمراسيلهم مقبولة لإيمانهم، وزهدهم، وورعهم، وصدقهم، ونزاهتهم، وعدالتهم، وغيرها من خصال الفضل، وقد صحح المُرسِل الأحاديث التي يرويها، وحكم بصحتها، وسيأتي تعريف الحديث المرسل.

---

(١) ويسمَّى: حديث الولاية وهو حديث متواتر، لا تختلف الأمة في صحته.

(٢) وهو قوله – صلى الله عليه وآله وسلم- «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»رواه الإمام زيد، والإمام الهادي وجميع أئمة أهل البيت وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي في الخصائص، وأحمد وغيرهم.

(٣) هو الحديث المجمع على صحته يوم خيبر من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحبه والله ورسوله ويحب الله ورسوله» ويكفي أنه باب مدينة علم المصطفى، فمن أراد العلم فليأت الباب.

(٨) عدالة وضبط الراوي:

ولا يقبلون الحديث من الراوي، إلا إذا كان عدلاً ضابطاً، فيتحرون ديانة الراوي فلا يروون عن الفاسق، ولا المبتدع، والضال كالخوارج، والنواصب المعادين لأمير المؤمنين علي (عليه السلام) السابّين منهم، والغلاة كالشيعة الإمامية الذين يحاربون أهل البيت، وهم لا يشعرون، وسنشرع في تفاصيل ما نريده من علوم الحديث.

أنواع الحديث

أولاً: تقسيم الحديث من حيث القوة والضعف ينقسم إلى قسمين:

١-الحديث المقبول ويسمى بالصحيح والحسن.

٢-الحديث المردود ويسمى الضعيف.وتفصيل ذلك كالآتي:

أ-تعريف الحديث الصحيح:

هو ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط عن العدل التام الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة.

ومن هذا التعريف نستنتج شروط الحديث الصحيح كما يلي:-

١)**اتصال السند**: وهو أن يكون كل راوٍ قد سمع عمن فوقه إلى آخر السند.

مثاله: ما رواه الإمام الأعظم زيد بن علي عن أبيه عن جده عن أمير المؤمنين علي عليه السلام مرفوعاً: «**يحمل هذا العلم**

من كل خلف عدوله... »إلخ وقد تقدم.

فكل واحدٍ من هؤلاء قد سمع من الآخر، فاتصل سند الحديث إلى رسول الله ﷺ.

٢) **عدالة الراوي**: والعدل هو المؤمن، العاقل، السالم من الفسق، وصغائر الأوصاف الخسيسة، ونظافة سلوكه وطهارة سيرته، ويكفي ظاهر العدالة، إذ لسنا مكلفين إلا بالظاهر، والله متولي السرائر.

٣) **إتمام الضبط**: وذلك كون الرجل في درجة عالية من الحفظ والإتقان، فلا يكون سريع النسيان، كثير السهو والغلط.

٤) **خلوه من الشذوذ**: والشاذ: هو مخالفة الثقة للثقات أو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

٥) **خلوه من العلة**: والعلة وصف خفي يقدح في القبول وظاهره السلامة.

فإذا استكمل الحديث هذه الشروط فهو حديث صحيح يجب العمل به في الأحكام الشرعية.

ب- تعريف الحسن:

هو ما اتصل سنده بنقل العدل خفيف الضبط عن العدل خفيف الضبط إلى منتهاه، وخلا من الشذوذ، والعلة، أو ما كان له من جنسه تابع وشاهد فهو الحسن.

شروطه: هي نفس شروط الصحيح إلا أن الصحيح تام الضبط، وهذا خفيف الضبط.

وينقسم إلى قسمين:-

١)**حسن لذاته:** وتعريفه هو التعريف السابق، ومثاله حديث (محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة) أن رسول الله ﷺ قال: «**لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**».

فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق فهو عدل، لكنه لم يكن من أهل الإتقان من جهة سوء حفظه، فهو خفيف الضبط.

تنبيه: هذا الحديث - أعني حديث السواك -صحيح عند أئمة أهل البيت عليهم السلام فقد رووه من غير هذه

الطريقة. وذكرناه هنا لأن المحدثين يضربون المثل به في الحسن لذاته.

٢) **الحسن لغيره**: وهو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي، أو كذبه، إنما سببه سوء الحفظ، فيرتقي الحديث إلى أن يكون حسناً لغيره، ومثاله حديث: «**الأذنان من الرأس**».

حكمه: يقدم الحديث الصحيح على الحسن عند التعارض، والحديث الحسن مثل الصحيح في الاحتجاج والعمل به.

جـ- الحديث الضعيف:

وهو الحديث الذي لا تجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن، ويقال له: المردود.

مثاله: ما نسب إلى النبي ﷺ أنه قال «**من مس ذكره فليتوضأ**» فهذا حديث ضعيف جداً، لأن الرواية من طريق مروان[١] بن الحكم، وهو غير عدل ولا ثقة كما

---

(١) مع أن حديثه في الموضوعات، ومثلنا به لنص بعض العلماء على هذا الخبر بالضعف، والله أعلم.

هو معلوم عنه.

والأمثلة كثيرة جداً في هذا الباب بسبب إخلال في عدالة الراوي، أو ضبطه، أو نحو ذلك، وكحديث أن النبي ﷺ **«توضأ ومسح على الجوربين»** فهو حديث ضعيف، لأنه يروى عن أبي قيس الأزدي، وهو ضعيف.

أقسامه:-

اختلف في أقسامه فأوصله بعضهم إلى (٨١) قسماً، وبعضهم إلى (٤٩) قسماً، وكلها لا طائل تحتها، بل مجرد التعب والعناء كما قيل.

حكمه: لا يجوز الاحتجاج بالحديث الضعيف غالباً احترازاً من أحاديث الفضائل، والترغيب والترهيب، فقد قبلوا الحديث الضعيف فيها، لكنهم تساهلوا إلى حدٍ كبير حتى قبلوا من الأخبار ما لا يقبله عقل ، ولا يصدقه كتاب، ولذلك فإن السابقين من أئمة آل البيت لم يقبلوا شيئاً من ذلك.

ثانياً: تقسيم الحديث من حيث العدد وكثرة الطرق وقلتها:

وينقسم الحديث بهذا الاعتبار إلى قسمين متواتر وآحادي.

القسم الأول المتواتر: وهو في اللغة: المتتابع من الأمور شيئاً بعد شيء بفترة، لا يتخلل زمان كثير، فيكون منفصلاً، ولا قليل فيكون متصلاً، مأخوذ من الوتر.

وفي الاصطلاح: هو ما رواه جماعة عن جماعة، يحيل العقل تواطئهم على الكذب عادة، بشرط أن يكون مستندهم الرؤية، أو السماع.

وضابط شرط المتواتر حصول العلم بصدق الخبر، ولا حصر لعدده عندنا، ومن المحدثين من شرط العدد، والمختار منها عندهم أن أقل العدد عشرة، وقيل: غير ذلك، **قال السيد صارم الدين الوزير**:(أقل الكثرة خمسة في الأصح) واختلافهم في المسألة معروف لا حاجة لذكره، إذ لا طائل تحته.

وينقسم المتواتر إلى قسمين:

١)**متواتر لفظي**: وهو ما نقله الرواة بلفظه، مثل قول النبي ﷺ «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**» أخرجه

الإمام الأعظم في المجموع، والإمام الهادي في الإحكام، والإمام أبو طالب في الأمالي، والمؤيد بالله في الأمالي الصغرى، والبخاري [٥/ ٩٩]، [٦/ ١٨] ومسلم برقم [٢٤٠٤]في صحيحيهما، والترمذي، وابن ماجة في السنن، والحاكم في المستدرك، وتتبع ابن عساكر طرقه عن نيف وعشرين صحابياً، والسيوطي عن عشرين صحابياً.

وكحديث «**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» فقد روي عن نحو مائتين من الصحابة.

٢) **متواتر معنوي**: وهو ما تواتر معناه دون لفظه[(١)] كحديث، الثقلين أخرجه الإمام الأعظم في المجموع، والإمام موسى الرضا، والإمام الهادي في مقدمة الأحكام، والدولابي في الذرية الظاهرة، والبزار، ومسلم في صحيحه[١٥/ ١٧٩] بشرح النووي، والترمذي في سننه

---

(١) ويسمى القطعي بذاته، أي متواتر بذاته، وهناك المتواتر بغيره، أو القطعي بغيره: وهو ما يفيد العلم مع غيره، وهو: إما متلقى بالقبول: وهو ما حكم بصحته الأمة، أو العترة النبوية

- وإما معلوم بالقرائن: وذلك ما كان معه شواهد تؤكد صدوره، وتنضم القرائن إليه، وهذا يعز وجوده في الشرع.

وابن خزيمة، وابن أبي شيبة، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والطبراني في ذخائر العقبي، وابن المغازلي الشافعي في المناقب، وأحمد في المسند وابن الأثير في أسد الغابة، والحاكم في المستدرك، وصححه وأقره الذهبي عن زيد بن أرقم، وروي بطرق كثيرة كلها تؤكد تواتره وصحته.

قلت: وكذا حديث الغدير من المتواتر لفظاً أيضاً، فقد روي بنحو من مائة وخمسين طريقاً، وقد رواه بعضهم بأقل من هذه الطرق ورواه بعضهم أكثر مما يدل على تواتره.

قال الإمام المنصور بالله: في هذا الحديث: (ظهر ظهور الشمس واشتهر اشتهار الصلوات الخمس)[1].

حكمه: يجب العمل به في العقائد والأحكام الشرعية، فهو قطعي الدلالة.

القسم الثاني الأحادي: هو ما رواه واحد، أو عدد لم يبلغوا به حد التواتر، فإن كان الراوي ثقة فخبره مظنون الصدق، وإن كان متهماً فخبره مظنون الكذب.

---

(١)رواه الإمام المنصور بالله من مائة وخمس طرق، ورواه بعضهم من مائة وخمسين طريقاً، وقيل: أكثر من ذلك.

حكمه: يفيد الظن، ويعمل بـه في المسـائل الفرعيـة لا القطعية، كأصول الدين، ونحوه

وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

الأول المشهور: وهو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقاته، ولو رواه بعد الثلاثة جمع.

مثاله: حديث: «**المسلم من سلم المسلمون مـن لسـانه ويده والمهاجر من هجر ما حـرَّم الله**» أخرجـه البخـاري، ومسلم ورواه أكثر من ثلاثة في كل طبقة من طبقاته.

حكمه: قد يكون صحيحاً، أو حسـناً، أو ضـعيفاً، فينظـر في سنده حسب ما تقدم في الصحيح، والحسن، والضعيف.

الثاني العزيز: وهو ما انفرد بروايته اثنان في كـل طبقـة مـن طبقاته، وإن رواه كثر بعد ذلك، سمي بـذلك لقلـة وجـوده، من عزَّ إذا قل، أو لكونه قوياً بمجيئه من طرق أخرى.

مثاله: حديث «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**» رواه مسلم، وغيره.

الثالث الغريب: هو ما تفـرد بروايتـه واحـد، بحيـث لم

يروه غيره، بل انفرد الراوي في كل طبقاته، أو بعضها.

وسمي غريباً لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

وهو على قسمين:-

- **غريب مطلق**: وهو ما كانت الغرابة في أصل السند.

- **وغريب نسبي**: وهو ما كانت الغرابة في أثناء السند، كأن يرويه أكثر من راوٍ في أصل السند، ثم ينفرد به راوٍ واحد عن أولائك الرواة[1].

مثاله: حديث: «**إنما الأعمال بالنيات** ... » الحديث أخرجه البخاري، ومسلم، تفرد بروايته عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، وتفرد بروايته عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي، وتفرد به عن محمد يحيى بن سعيد الأنصاري.

ثالثاً: من حيث الإسناد:

وينقسم باعتبار الإسناد إلى الأقسام الآتية:-

---

(١)علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين[٣٦].

١) **المرفـوع**: وهـــو الحـــديث الـــذي أضـــيف إلى رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، وسواء كـان الراوي إلى رسول الله الصحابي، أو التـابعي، أو غـيرهم، فالحديث مرفوع إلى رسول الله ﷺ.

أنواع الرفع:

أ- **رفـع تصريحي**: وهو الذي يصرح فيه الراوي بقـال رسول الله، أو فعل رسول الله، وهكذا.

ب- **رفـع حكمي**: وهو الـذي لم يصرـح فيـه الـراوي بقوله قال رسـول الله ﷺ وذلـك كقـول الصـحابي مـن السنة كذا وكذا، أو أُمِرنا بكذا، فله حكم الرفع، ويسمى مرفوعاً حكماً.

٢) **الموقوف**: هو الحديث المضاف إلى الصـحابي سـواء كان قولاً، أو فعلاً، اتصل سنده أم لم يتصل.

مثاله: قال ابن عمر لما سمع المؤذن يقـول: حيـى عـلى الفلاح الله أكبر، (ذرونا والبدع)، وكان ابـن عمـر يقـول في أذانه: حي على خير العمل.

٣) **المقطوع**: وهو الحديث المضاف إلى التابعي قولاً، وفعلاً، وسمي بذلك لقطع اتصاله عن الصحابي، أو عن النبي ﷺ وقد يكون له حكم الرفع، وذلك كأقوال الإمام زين العابدين، وولديه الإمام الباقر، والإمام الأعظم زيد بن علي، والحسن البصري، وسعيد بن المسيب، وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي، وغيرهم.

٤) **المنقطع**: هو الحديث الذي سقط من سنده راوٍ واحد بشرط أن لا يكون الساقط صحابياً، وسواء كان الساقط في أول السند، أو وسطه، أو آخره، ويطلق على ما ذكر فيه رجل مبهم كرواية ابن الشخير عن الرجلين عن شداد بن أوس «**اللهم إني أسألك الثبات في الأمر**».

٥) **المعضل**: هو الحديث الذي سقط من سنده اثنان فصاعداً على التوالي، من أيّ موضع كان.

مثاله: ما رواه الإمام مالك في الموطأ أنه قال: بلغني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف**».

فمالك روى هذا الحديث عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، فسقط منه اثنان.

٦) **المرسل** : هو الحديث الذي رفعه التابعي إلى النبـي ﷺ من قول، أو فعل، سواء كان التابعي صغيراً، أو كبيراً.

مثاله : عن سعيد بن المسيب قال: نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة[(١)]، وقد ذهب البعض إلى عدم قبول المراسيل، والبعض منهم إلى قبولـه، والاحتجـاج بـه، ومـنهم أبـو حنيفة، ومالك، ورواية عن الإمام أحمـد، وهـو المشـهور عنهم، وذهـب الشـافعي إلى قبـول المراسـيل كمراسـيل سعيد بن المسيب، وهذه إحدى الروايـات عنـه، وعليـه إجماع التـابعين، وقـد ذهـب أهـل البيـت (عليهم السلام) إلى قبـول المراسيل، إذا كان المرسل ثقة عدلاً، ولذلك بينا فيما تقدم قبول مراسيل الأئمة.

٧) **المعلَّق**: هو الحديث الذي حذف منـه أول الإسـناد سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على التـوالي، ولـو إلى آخر الإسناد.

مثاله: قول البخاري: عن بلال رضي الله عنه قال كذا...إلخ، فقد روى عنــه في صــحيحه حــديثين معلقــين، وكحــديث:

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب البيوع من صحيحه.

«**تقديم اليدين قبل الركبتين**» فقد رواه البخاري معلقاً.

ولكن إذا كان الراوي ثقة، أو مؤلف الكتاب ممن التزم الصحة فتقبل معلقاته، كرواية الإمام الهادي (عليه السلام) في كتبه، وغيره.

تنبيه: الأكثر من العترة لم يفرِّقوا بين المرسل، والمعلق والمعضل، والمنقطع، فهي بمعنى واحد إذا كان الراوي ثقة، وصار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم.

وأما جمهور الفقهاء المحدثين فقد ردّوا ذلك، وفرّقوا بتلك التعاريف التي ذكرنا.

٨) **المسلسل**: هو الحديث الذي توارد رجال إسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة، و صفة واحدة.

أنواع المسلسل:

أ) **أحوال الرواة القولية**: كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لمعاذ: «**يا معاذ إني أحبك فقل دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»، فكل راوٍ يقول لمن بعده يا فلان إني أحبك فقل اللهم...إلخ الحديث، ويسمى المسلسل بالمحبة.

ب) **أحوال الرواة الفعلية**: كحديث رسول الله ﷺ في الصلوات الخمس، قال: «**عدَّهن جبريل في يدي**» وقال علي بن أبي طالب (عليه السلام) عدَّهن رسول الله في يدي وهكذا فهو يروى مسلسلاً إلى يومنا هذا.

جـ) **في أوصاف التحمل كالسماع وغيره**: كأن يقول كل راوٍ سمعت فلاناً، أو أخبرني فلان قال أخبرني فلان، وهكذا بلفظ واحد من أول السند إلى آخره.

٩) **المعنعن**: هو الحديث الذي روي بلفظ (فلان عن فلان) فيقول الراوي عن فلان عن فلان...وهكذا إلى آخر السند.

حكم المعنعن: أنه حديث منقطع حتى يتبيّن اتصاله.

وقيل: متصل إذا توفرت فيه الشروط الذي اشترطها المحدثون.

ومن هذه الشروط: أن يكون المعنعن عن ثقة، وأن لا يكون المعنعن مدلساً، ومن ذلك ثبوت اللقاء بينهما ومعرفته للراوية عنه، وطول الصحبة.

١٠) **الحديث المئنئن**: وهو أن يقول الراوي حدثنا فلان أن فلاناً قال كذا.

حكمه: أنه حديث منقطع حتى يتبيَّن اتصاله.

١١)**المدلَّس**: هو الحديث الذي دلَّس فيه الراوي بوجه من الوجوه، وسمي بذلك لاشتراكه في الخفاء، ويعرف بأنه (إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره).

وينقسم إلى قسمين:-

أ) **تدليس الإسناد**: وهو أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

مثاله: ما روى علي بن خشرم قال: كنا عند سفيان بن عيينة في مجلسه فقال: عن الزهري، فقيل له: أحدثكم الزهري؟ فسكت ثم قال: إن الزهري قال فقيل سمعته من الزهري؟ فقال: لا لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، فترى أنه أسقط راويين هما عبد الرازق ومعمر، ودلَّس الرواية عن الزهري.

قلت: وإمام المدلسين هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

ومنه تدليس التسوية: وهو أن يروي الراوي حديثاً ضعيفاً بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف ويروي عن شيخه الثقة الثاني، أو يسقطه لصغر سنه.

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم في العلل (قال سمعت أبي – وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر «**لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه**» قال أبي: هذا الحديث له أمر قلما يفهم.

روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو – وهو ثقة عن إسحاق بن أبي فروة– وهو ضعيف – عن نافع – وهو ثقة عن ابن عمر عن النبي ﷺ فنجد بقية عن إسحاق عن أبي فورة– وهو ضعيف– عن نافع– وهو ثقة حذف إسحاق بن أبي فروة وكنى عبد الله بن عمرو بأبي وهب وهو كذلك، ونسبه إلى بني أسد، وهو أسدي كذلك، كل ذلك من أجل ألا يفطن له حتى إذا ترك ابن أبي فروة لا يهتدى له.

ب) **تدليس الشيوخ**: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسمعه، أو يكنيه، أو ينسبه أو يصفه، بما لا يعرف به كي لا يعرف.

مثاله: أن البخاري مشهور معروف، وكثير من العامة لا يدرك أن اسمه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، فيأتي راوٍ ويقول: حدثني أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الحافظ فلا يظن السامع أنه البخاري، وهذا كمثال للتقريب.

حكم التدليس:

التدليس بجميع أنواعه مذموم، وذمه أكثر العلماء، قال شعبة: (التدليس أخو الكذب)، إلا أن الذم يتفاوت بحسب أنواعه: فتدليس الإسناد مكروه جداً، وتدليس التسوية أشد كراهية، وتدليس الشيوخ أخف كراهة لأنه لم يسقط من رواته أحد، وقد قال الحافظ العراقي(إنه قادح في من تعمد فعله).

الأغراض الحاملة على التدليس:

١- ضعف الشيخ وكونه غير ثقة
٢- تأخر وفاته، بحيث شاركه في السماع منه جماعة دونه.
٣- كثرة الرواية عنه، فلا يجب الإكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة.
٤- توهيم علو الإسناد.
٥- فوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.

بم يعرف التدليس؟

يعرف بأحد أمرين هما:

١- إخبار المدلس نفسه إذا سئل مثلاً كما جرى لابن عيينة.
٢- نص إمام من أئمة هذا الشأن بناء على معرفته بعد البحث والتتبع.

١٢) **الشاذ**: هو ما رواه الثقة مخالفاً به الثقات، أو ما رواه المقبول[1] مخالفاً لمن هو أولى منه، أي وما رواه

---

(١) المقبول: هو العدل تام الضبط أو خفيف الضبط.

الأحفظ والأضبط أو الأرجح من أي وجوه الترجيح.

والشذوذ: يكون في السند والمتن.

ومثاله:رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «**إذ صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه**» فقد خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين الثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

المحفوظ: هو ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة.

[أهمية الأسانيد]

فالأحاديث عزيزي الطالب تنبني على الإسناد لكل حديث، فهو المعتمد لدى كل مسلم في نقل أي حديث، أو خبر.

قال الإمام الناصر الأطروش (عليه السلام) : الأسانيد سلاح المؤمن، وكل حديث لا سند فيه فهو خل وبقل.

وقال الإمام الحافظ أبو العباس الحسني (عليه السلام): لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد.

وقال الإمام المؤيد بالله الهاروني (عليه السلام) : من فقه الرجل بصره بالأسانيد، وأسند (عليه السلام) إلى الإمام الباقر (عليه السلام) أنه قال: من طلب العلم بلا إسناد فهو كحاطب ليل.

هذا وقال عبد الله بن المبارك (الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء).

وقال سفيان الثوري (الإسناد سلاح المؤمن).

فعليك أن تطالب بإسناد كل حديث يروى إلى رسول الإسلام (صلى الله عليه وآله وسلم) وبهذه التعاريف والقواعد تعرف

الصحيح من الضعيف.

٢)**المدرج**: هو ما غير سياق إسناده، أو دخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.

وينقسم إلى قسمين:

١ -**مدرج الإسناد**: ما غير سياق إسناده، وصورته أن يملي الشيخ سند حديث فيقطعه قاطع فيأتي حديث بحيث يظن أن ذلك السند هو للحديث الذي ذكره وليس كذلك، بل هذا الحديث له سند غير الذي ذكره هذا الشيخ.

ومثاله: أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي وكان شريك يملي ويقول: (حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ وسكت ليملي المستملي فلما نظر شريك إلى ثابت بن موسى فقال«**من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**» وقصد به ثابت لزهده، وكثرة صلاته، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان يحدث به.

٢- **مدرج المتن**: هو ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.

وأقسامه ثلاثة:

أ) أن يكون الإدراج في أول الحديث وهو قليل.

مثاله: ما رواه الخطيب من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «**أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار**» فلفظة «**أسبغوا الوضوء**» مدرجة من قول أبي هريرة كما في رواية البخاري عن أبي هريرة قال (أسبغوا الوضوء) فإن أبا القاسم ﷺ قال «**ويل للأعقاب من النار**».

ب) أن يكون الإدراج في وسط الحديث، وهو أقل من الأول.

مثاله: حديث عائشة قالت: «كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء – وهو التعبد –الليالي ذوات العدد».

فقوله: [وهو التعبد] مدرج من كلام الزهري.

جـ) أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الغالب.

مثاله: حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**» فقوله: (والذي نفسي بيده...إلخ) من كلام أبي هريرة ويستحيل وقوعه

من النبي ﷺ لأنه لا يمكن أن يتمنى الرق، ولأن أمَّـه لم تكن موجودة حتى يبر بها.

حكم الإدراج:

الإدراج حرام بإجماع العلماء، والمحدثين، والفقهاء ومن أراد تفسير لفظ غريب في الحديث فليفسره بعد تمام الرواية، يشرح الحديث ويبينه كيف شاء.

١٣) **المقلوب**: هو إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم، أو تأخير، أو نحوه.

وينقسم إلى قسمين هما:

أ- **مقلوب السند**: وهو ما وقع الإبدال في سنده كأن يقول الراوي عن كعب بن مرة وهو مرة بن كعب، أو عن علي بن زيد وهو زيد بن علي، وهكذا، أو يبدل واحداً عن الآخر فيقول عن الأعمش عن أبي صالح وهو عن سهل عن أبي صالح.

ب- **مقلوب المتن**: وهو أن يقدم الراوي ويؤخر في متن الحديث.

ومثاله: حديث السبعة الذي يظلهم الله في ظله فعند مسلم في صحيحه ذكر هذا الحديث فعدَّ منهم : «**رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»، فهذا مما انقلب على بعض الرواة، وإنما هو «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**».

والآن نذكر الخبر المكذوب على رسول الله لتكون منه على حذر.

- **الموضوع**: هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى المصطفى -عليه وآله الصلاة والسلام- وهذا ليس نوعاً من أنواع الأحاديث أبداً حماية وصيانة لشرف رسول الله ﷺ وإنما سمي حديثاً تجوّزاً فقط، وإلا فإنه براء من حديث رسول الله وحديث رسول الله، منه بريء، وكفى بقوله ﷺ «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»، وقوله:«**من حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين**».

ولكن كيف يعرف الحديث الموضوع؟

يعرف بعدة وسائل هي:

١- إقرار الوضاع بوضعه كإقرار نوح بن أبي مريم بوضع أحاديث في فضائل القرآن سورة، سورة عن ابن عباس[1] وكعبد الكريم بن أبي العوجاء اعترف أنه وضع الآلاف من الأحاديث.

٢- أن يكون في الحديث لحن في العبارة أو ركة في المعنى.

٣- أن يكون المروي مخالفاً لصريح القرآن، أو العقل، أو الحس، أو المشاهدة، غير قابل للتأويل.

٤- أن يكون راوي الحديث مشهوراً بالكذب.

٥- أن يتضمن الحديث المروي وعيداً شديداً على أمر صغير، أو وعداً عظيماً على عمل بسيط.

أسباب الوضع وأصناف الوضاعين:

١- **زعم التقرب إلى الله:** فيضعون في الترغيب والترهيب، ويقولون، نكذب له لا عليه، حسبهم الله إن الشريعة لا تحتاج لهم، ولا إلى زهدهم، وترهيبهم، كيف والله تعالى يقول: ﴿**ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ**

(١) وقد رويت أحاديث صحيحة في فضائل بعض السور، من غير طريق ابن أبي مريم ونحوه.

نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة:٣].

٢- **الانتصار للمذهب**: كقول مأمون بن أحمد الهروي قال حدثنا أحمد بن عبد الله حدثنا عبد الله بن معدان عن أنس مرفوعاً قال: «**يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي**».

ومنها ما وضعوه بسبب السياسة والتقرب للسلطة كقولهم في فضائل معاوية: «**اللهم أجعله هادياً، وأمناء الله ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية**» وهكذا الكذب الصراح، فرحم الله حفاظ الأمة الذين حفظوا وحافظوا بهذه القواعد على دينهم ونفوا هذا الكذب، وأخرجوا من كان يصنع هذه الخرافات وأمثالها.

٣- **الطعن في الإسلام**: وهم الزنادقة الذين أرادوا تشويه الإسلام، ومنهم محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، وهو راوي حديث عن أنس مرفوعاً: «**أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله**». وقد صان الله ديننا وحفظه من الطاعنين على دين الإسلام «**حجتهم داحضة**»

٤- **التقرب إلى الحكام**: الذين تقربوا إلى الدولة الأموية أو العباسية فوضعوا لها أحاديث ابتداء من رأس البغاة معاوية وانتهاءً بمروان بن محمد الذي كان يسمى مروان الحمار آخر ولاة هذه الدولة ولم يظهر فيهم الصالح سوى عمر بن عبد العزيز ويزيد الناقص ومعاوية بن يزيد أما البقية فممن: ﴿**يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ**﴾ **[البقرة:٩]** وكذلك الدولة العباسية سيما في أوج نهضتها وقوتها.

فما كان من هذه الناحية فلا قبول لتلك الموضوعات الكاذبة، والدعوات السياسية أعاذنا الله من النار وأهلها والله يقول: ﴿**وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ**﴾**[هود:١١٣]**.

٥- **التكسب وطلب الرزق**: وهذا يكثر جداً في القصاصين، والمخادعين، الذين يطلبون الأموال ويبحثون عنها، فهو يروي الأعاجيب، بل الأكاذيب والخرافات، والأساطير، فالمؤمن الصادق هو الذي يحذر من هؤلاء بل يتجنبهم، ويحذّر الناس منهم، ومن أقاصيصهم وأحلامهم.

٦- **الطعن في الإسلام باسم الإسلام:** ظهرت فرق ضارة عداوة وكيداً للإسلام، فوضعوا أحاديث التشبيه، والتجسيم، وجعلوها عرضة لأوهامهم، بل بالغ بعض المشبّهة أن رووا أن الله يمرض!! وأن الملائكة تعوده!! وأنه يضحك حتى تبدو نواجذه[1] تعالى الله عما يقول الجاهلون، فقد وضع الخرّاصون عشرات الآلاف من هذه الكذبات وكفى بقول باري البرية: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ**﴾[الشورى:١١] وقوله تعالى: ﴿**لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ**﴾ الأنعام:١٠٣].

أمثلة للموضوعات: وسأضرب لك الأمثلة وإن كانت كثيرة لتكن على فهم وعلم وتستطيع أن تميز بين الصحيح من المكذوب وهي كالآتي:

١-قال غياث بن إبراهيم النخعي للمهدي العباسي قال رسول الله «**لا سبق إلا في نصل، أوخف، أو حافر، أو جناح**» فزاد في الحديث «**أو جناح** » لأن المهدي العباسي كان يلعب بالحمام، فكذب على رسول الله ليوافق الوالي !!فأعطاه المهدي عشرة آلاف وقال أشهد أنه قفا كذاب!!

---

(١) راجع كتاب (دفع شبه التشبيه) لابن الجوزي الحنبلي،بتحقيق حسن علي السقاف.

٢-رووا أن النبي ﷺ «**رأى ربه في أحسن صورة، شاباً موقراً، عليه نعلان من ذهب !!على وجهه فراش من ذهب**» رواه الطبراني في الكبير [٢٥/ ١٤٣] وهو موضوع يخالف صرائح الآيات القرآنية وتأباه العقول، ونحوه روى البزار وغيره وفيه زيادة «**فوضع كفه بين كتفي حتى وجد برد أنامله في صدري**»!!!

٣-رواية «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**» الذي حدَّث به أبو كبشة السلولي عن عبد الله بن عمرو، وكيف نحدث عنهم بعد أن قال الله عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ووصفهم بالتحريف وافتراء الكذب ثم نحدّث عنهم!!والحديث «**حدثوا عني ولا حرج**» فقلبته الإسرائيليات إلى بني إسرائيل!!

٤-رواية « **شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**» وفي لفظ «**لأهل الكبيرة من أمتي**» لمخالفته صرائح الآيات المحكمة، وصحاح أحاديث السنة النبوية، فقد خالف المعقول والمنقول.

٥-رواية «**أن الله يتجلى للناس عامة ولأبي بكر خاصة**» حكم عليه بالوضع ابن الجوزي والذهبي وغيرهما.

٦-«**يدني المؤمن من ربه عز وجل حتى يضع كنفه، فيقرره بذنوبه**»..

٧-«**لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقاً يذنبون يغفر لهم**» قالوا: إن أبا أيوب قال حين حضرته الوفاة: كنت كتمت نفسي شيئاً سمعته من رسول الله فذكر الحديث!! وفي لفظ أبي هريرة مرفوعاً «**والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ...إلخ**» وأمثالها كما تعارض الكتاب الكريم والأخبار الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ.

تعريف الصحابي:

نذكر فيه تعريفان هما[1].

الأول: هو من طالت مجالسته للنبي ﷺ ومات متبعاً لشرعه.

وهذا التعريف يشترط:-

---

(١) الآراء كثير لكنني اختصرت لك هذين الرأيين لأن باقي الآراء المختلفة تصب فيهما صباً مباشراً أو غير مباشر.

١- أن يكون الصحابي مجالساً لرسول الله، وطالت مجالسته.
٢- أن يموت متبعاً لشرع رسول الله ولم يغيّر ولم يبدلّ فعلى هذا التعريف كل الصحابة عدول لتوافر شروط العدالة.

الثاني: هو من جالس رسول الله ﷺ بل قالوا: إذا ثبت الرؤية للنبي فهو صحابي.

قال ابن الصلاح: إن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو صاحبي.

والذي نجزم به هو الرأي الأول إلا أن طول المجالسة ليس بشرط في الصحبة، فالصحابي الذي اتبع شرع رسول الله من غير تبديل ولا تغيير وإن قلّت مجالسة لرسول الله ﷺ[(١)].

وأما الرأي الثاني فقد نقضته صرائح الأدلة القرآنية والنبوية واعترضه العلماء والمحققون لأن مجرد الرؤية والصحبة فقط ستدخل عبد الله بن أبي في الصحابة وهو

---

(١) وهو اختيار الإمام أبي طالب والإمام الحسين بن القاسم في شرح الغاية [٢/ ٧٨].

رأس المنافقين !! بل اعترض عليهم زين الـدين العراقـي بقوله: فالعبارة السالمة من الاعتراض أن يقال الصـحابي من لقي النبي ﷺ مسلماً ثم مات عـلى الإسـلام ليخـرج بذلك من ارتد ومات كافراً كعبد الله بن خطل وربيعة بن أمية، ومقيس بن صبابة ونحوهم[1] اهـ.

قلت: وكيف وقضية قزمـان بأحـدٍ مشـهورة معروفـة وإخبار النبي ﷺ أنه في النار !! ونحوها، وقد قال ﷺ « **إن في أصحابي اثني عشر منافقاً ثمانيـة مـنهم لا يـدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخيـاط**» أخرجـه مسـلم في صحيحه- باب صفات المنافقين.

قال العلامة المقبلي: ومرادنا بالصحابة الذين لهم الشأن كالخلفاء ونحوهم أهل بدر وأهل بيعة الرضوان ومن لا يحصى ممن رفعة شأنهم أظهر من أن تخفى، لا من ينظمه السنة في سلكهم بالباطل كمعاوية ومن استن به، فله معاملة أخرى، ويتلى على من نظمهم في سلك : ﴿**يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ**﴾[2] .

---

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة بن الصلاح [٢٧٨].

(٢) الأرواح النوافخ [ص١٢٥].

وقال أيضاً: لكن المتسمين بالسنة اصطلحوا على مسمى الصحبة ثم حملوا الثناء في الكتاب والسنة على اصطلاحهم، ثم جعلوا معنى الصحبة أن لا يضر معها ذنب، تلفيقات لم يدل عليها دليل إلا الهوى في الأول، والهوى والتقليد في الآخر[1].

قلت: فعند الزيدية للصحابة منزلة رفيعة فهم أشرف قدراً وأرفع ذكراً ولم يتكلموا إلا فيمن ظهر فسقه وظلمه ونفوا صحبته صيانة لرسول الله وإكراماً له فإن من غير أو بدل فليس من رسول الله ولو كان ابنه دع عنك أن يكون من أصحابه: ﴿**إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ**﴾**[هود:٤٦]**، وقد ذكر المتسمون بالسنة جماعة كالوليد بن عقبة الذي سماه القرآن فاسقاً في قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ**﴾وبقوله تعالى: ﴿**أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسۡتَوُۥنَ**﴾وهذا أمر ذكره جميع المفسرين والمحدثين[2] وكذلك نالوا من بسر بن أرطأة، ومروان بن

---

(١) الأرواح النوافخ[١١٥].

(٢)راجع تفسير الآيتين في الدر المنثور للسيوطي، وفي الاستيعاب لابن عبد البر في ترجمة الوليد بن عقبة.

الحكم، وغيرهم كثرة وكفى بقول الله تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ**....﴾[آل عمران: ١٤٤] وقوله: ﴿**فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ**﴾[الفتح: ١٠] وقوله: ﴿**وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ**﴾[التوبة: ١٠١] وغيرها ..وقد جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**يأتي يوم القيامة أصحابي فأقول رب أصحابي أصحابي ...فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك إنهم رجعوا القهقرى فأقول لهم: سحقاً سحقاً**» رواه البخاري ومسلم بسبعة عشر طريقاً، وهو متواتر تواتراً معنوياً. وهذه العجالة كافية وإلا فقد أوضحت ذلك في رسالتي (الإصابة فيمن ينطبق عليه مفهوم الصحابة)، وكتب البسائط كفيلة بالموضوع إجمالاً وتفصيلاً . ولله الحمد.

أئمة الحديث وكتبهم

إذا كنا نعرف أئمة أهل الحديث وهم أهل البيت عليهم السلام وكتب الحديث كالمسند الشريف، والأحكام، وأمالي الإمام أحمد بن عيسى، وأمالي الإمام أبي طالب، ومرويات الإمام الناصر الأطروش، وشرح التجريد ونهج البلاغة وغيرها فلنذكر بعضاً منهم:

١-الإمام الأعظم زيد بن علي عليهما السلام ولد سنة (٧٥هـ)، وتوفي شهيداً سعيداً (١٢٢هـ).

٢-الإمام القاسم بن إبراهيم عليه السلام ولد سنة (١٩٦)هـ وتوفي سنة (٢٤٦)هـ.

٣-الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، ولد سنة (٢٤٥)هـ وتوفي سنة (٢٩٨)هـ،وهؤلاء التزموا الصحة، فكل ما رووه من الأحاديث والأخبار صحيح.

٤-الإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي ولد سنة [١٥٧]هـ وتوفي سنة [٢٤٧]هـ وقد قام بخدمة الروايات عنه وعن أئمة الآل الحافظ الكبير محمد بن منصور المرادي ١مولده فيما يقارب سنة [١٥٠]هـ ولعل وفاته سنة [٢٩٠]هـ وما بعدها.

٥-الإمام الناصر الحسن بن علي الأطروش، ولـد سـنة [٣٤٠]هـ وتوفي سنة [٤٢٤]هـ .

٦-الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني مولده سنة [٣٤٠]هـ ووفاته سنة [٤٢٤]هـ.

٧-الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني مولده سنة [٣٣٣]هـ ووفاته سنة [٤١١هـ].

٨- الإمـام أبـو العبـاس أحمـد بـن الحسـين الهـاروني المتوفي سنة [٣٥٣]هـ.

٩-الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشـجري مولـده سنة [٤١٢]هـ ووفاته سنة [٤٧٩]هـ وكذلك والده الإمام الموفق بـالله الحسـين بـن إسـماعيل الجرجـاني المتوفي سنة [٤٢٠]هـ وغيرهم من أعيان الأمة الأئمة الحفاظ والعلماء الأعلام.

هذا واعلم أن كتب العامة في ذلك كما يلي:

١- أبو عبد الله مالك بن أنـس بـن مالـك بـن أبي عـامر الأصبحي المـدني ولـد سـنة (٩٥هــ)، ومـات سـنة (١٧٩)واسم كتابه (الموطأ)..

٢- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ولـد في بغـداد في شهر ربيع الأول سنة: (١٦٤هــ)، وتـوفي ضـحوة يـوم

الجمعة (١٢) من ربيع الأول سنة (٢٤١هـ) واسم كتابه (المسند) وهو يشتمل على ثمانية عشر مسنداً وقد اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف.

٣- البخاري: وهو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، ولد عام (١٩٤هـ) وتوفي سنة (٢٥٦هـ) وعمره (٦٢)عاماً إلا ثلاثة عشر يوماً، واسم كتابه (الجامع الصحيح) وهو أشهر كتبه في علم الحديث، ومنها (كتابه التاريخ الكبير – التاريخ الأوسط – والتاريخ الصغير -الأدب المفرد).

٤- مسلم: وهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ولد عام (٢٠٤هـ) وتوفي (٢٦١هـ) واسم كتابه (الجامع الصحيح).

تنبيه وفائدة: ادعى البعض على أن الصحيحين -أي صحيح البخاري ومسلم- أصح كتب الحديث وهذه الدعوى تحتاج إلى برهان بل قاعدتهم بأن (كل ما في الصحيحين صحيح) غير صحيحة، ولا بد من مناقشتها، ووضعها لدن صفوة الأئمة، وعلماء الأمة.

فنقول: هل قبل العلماء هذه القاعدة؟! ومن الذي

وضعها؟!وهل هي قاعدة صحيحة؟! وهل أجمع البشر عليها؟!لأن القاعدة المزعومة صارت لدن المتعصب كالكتاب العزيز!! فهو قابض عليها كأنه قابض على جمرة من نار في آخر الزمان! ويروي ويسند، ويدّعي أن الأمة أجمعت على ذلك.

- وكيف أجمعت الأمة مع أن الإمام أبا عبد الله الحاكم النيسابوري ألف المستدرك على الصحيحين، وهذا الكتاب أشهر من نار على علم، وألّف الحافظ الدارقطني على الصحيحين كتاباً أسماه (الإلزامات والتتبع)[1]، وألّف الحافظ الضياء المقدسي مؤلفاً أسماه (غرائب الصحيحين) وذكر ما يزيد على مائتي حديث من الغرائب والأفراد المخرجة في الصحيحين، ولأبي مسعود الدمشقي (صاحب الأطراف) استدراك على البخاري ومسلم وكذا لأبي علي الغساني في جزء العلل من تقييده، وألف زين الدين العراقي كتاباً في غرائب الصحيحين، وعاب عليهم ذلك في كتابه(التقييد والإيضاح) فهذه نبذة من كتبهم ترد على دعواهم.

---

(١) نقم الدارقطني على البخاري ومسلم مائة حديث وعشرة أحاديث.

هذا ومن أقوالهم قول القطان (إن في الصحيحين من لم يثبت إسلامه فضلاً عن عدالته)، لقد رويا عن أناس ليسوا من أهل الدين في شيء[1] ويكفي ما قاله أبو زرعة لما قرأ صحيح مسلم: (لقد جعلته سلماً لأهل البدع)[2].

وقال ابن الصلاح: ما أخذ عليهما – يعني البخاري ومسلماً- وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه – أي من دعوى الإجماع على صحتهما- لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول. اهـ.

قال ابن حجر في هدي السار ي[ص٣٤٦] عقب كلام ابن الصلاح:وهو احتراز حسن. اهـ.

وقال النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم: استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاَّ فيها بشرطهما ونزلت عن درجة ما التزماه.

قال أبو عبد الله بن راوه على صحيح مسلم: إن هذا يطرق لأهل البدع.

---

(١) راجع توضيح الأفكار [١/ ١٠٢]. للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير.

(٢) توضيح الأفكار [١/ ٥١].

وقال العلامة المقبلي: إن أحاديث رواها البخاري لا تمسها الصحة، وقال: ومسلم لم يسلم ...ونحو ذلك.

وقال كمال الدين بن همام رداً على أن (كل ما في الصحيحين صحيح) تحكم وباطل، لا يجوز التقليد فيه.

وأما رجالهم فحدِّث عن البحر ولا حرج، قال ففي الصحيحين من له مناكير كعبد الله بن صالح ونعيم بن حماد وإسماعيل بن أبي أويس وسويد بن سعيد كما في تراجمهم وحكى ذلك الذهبي في الميزان (٢/ ٤٧).

وذكر الذهبي في الميزان[٢/ ٢٤٠] أو [٣/ ١٦٠] أن البخاري روى عن القدرية والخوارج والجهمية ولم يتجنبهم.

وقال في الميزان [٣/ ٤٢٦]: وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم. اهـ.

وفي مقدمة فتح الباري ص(٤٨٣) لابن حجر أن البخاري اعتمد عدداً يقول بالإرجاء مثل إبراهيم بن طهمان وأيوب بن عائذ الطائي، وزر بن عبد الله المرهبي وغيرهم.

وفي المقدمة (٤٨٥) أيضاً (ومن أهل التدليس مثل حبيب بن أبي ثابت، وزكريا بن أبي زائدة، وغيرهما.

وفيها أيضاً (٤٨٥-٤٨٧)أنهما اعتمدا على المجاهيل أمثال الحسين بن الحسن بن بشار، والحكم بن عبد الله، وعبد الله بن الحسين القنطري ومحمد بن الحكم المروزي.

وذكر من المقدمة(٤٠٣) وما بعدها أنه بلغ عدد المجاهيل المختلف فيهم وفي تعيينهم (٤٨) رجلاً.

وذكر أن البخاري انفرد بالإخراج لهم في صحيحه دون مسلم بأربعمائة وبضع وثلاثين رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم (ثمانون) رجلاً، وانفرد مسلم بستمائة وعشرين رجلاً المتكلم فيه الضعف منهم (مائة وستون رجلاً)[1].

قلت: واحتجوا بالمجروحين عدالة وديناً كعكرمة مولى ابن عباس وعمران بن حطان وغيرهما ممن كان يلعن الإمام علي بن أبي طالب ويبغضه، وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[١٣/ ٣٥٩] إن من رواة الصحيحين مبتدعة. اهـ.

وذكر ابن الأمير الصنعاني أن في رجال الصحيحين مبتدعة وقال: قد سقنا في ثمرات النظر جماعة من ذلك،

---

(١) هدي الساري [ص١١]، وشرح مسلم [١/ ١٥-١٦] للنووي نقلاً عن ابن الصلاح.

وفيهم من هو داعية إلى مذهبه[1].

وقال الحافظ ابن حجر: إن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان.

قال الأمير: ما هذا مما اختص به النسائي بل شاركه في ذلك غير واحد من أئمة الجرح والتعديل[2].

قلت: والعجب أن البخاري طعن في رجال وكذب رواياتهم وضعفها ثم روى لهم في صحيحه كالحافظ محمد بن يحيى الذهلي فقد رماه البخاري بالكذب وغيره ثم روى عنه تدليساً ومنسوباً إلى جده، وكزياد بن الربيع ومحمد بن يزيد الكوفي ومعاوية بن عبد الكريم ومقسم الراوي عن ابن عباس، وكهمس بن المنهال واتهم يحيى الكندي بالجهالة، وقال: غير معروف وغيرهم!!!.

هذا ومن العجائب أن مسلم لم يرو عن البخاري حديثاً واحداً في صحيحه! مع أن البخاري شيخ مسلم لكن مسلماً تركه! وترك محمد الذهلي! فقد كذب الذهلي البخاري

---

(١) توضيح الأفكار [١/ ١٠٢].

(٢) توضيح الأفكار [١/ ١٠١].

وكذلك البخاري كذب الذهلي ونسبه إلى التدليس فتركهما مسلم جميعاً[(١)] وعرض مسلم بالبخاري في مقدمته فيمن خالفه من شرطه من أن المخالف له هو البخاري[(٢)] .

قال ابن الأمير الصنعاني: وأطال مسلم في كلامه والتهجين عليه – أي على البخاري- ولم يصرح باسمه أنه البخاري وإنما اتفق الناظرون أنه أراده ورد مقالته.اهـ[(٣)] .

واعلم أن البخاري روى عن محمد الذهلي[(٤)] مع أنه

---

(١) قال الحاكم: وليس للذهلي وللبخاري ذكر في صحيحه- أي صحيح مسلم – فلم يرو عنهما شيئاً.

(٢) انظر عن ذلك مقدمة فتح الباري [ص١٢] وغيرها، وشرح صحيح مسلم [١/ ١٢٧-١٢٨].

(٣) توضيح الأفكار [١/ ٤٤].

(٤) كان محمد بن يحيى الذهلي محدثاً شهيراً، بل إمام أهل الحديث في عصره، تتلمذ عليه البخاري، ووقع بينهما عداوة أخرج البخاري بسببها من نيسابور، ونال من البخاري وكذّبه وكان يقول: من ذهب إلى محمد بن إسماعيل (البخاري) فاتهموه !!فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه وكان البخاري يقول: إن لفظ القرآن مخلوق فقال الذهلي: من زعم أن لفظ القرآن مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلم.اهـ. بل ذكر مسلمة في الصلة أن البخاري كان يرى أن القرآن مخلوق، واتهمه بما يخل في المعتقد والأمانة انظر تهذيب التهذيب [٩/ ٥٥] .وذكر الجندي الشافعي في كتاب السلوك: أن البخاري كان يقول بخلق القرآن!! وانظر حول الذهلي وصحيح البخاري تاريخ بغداد [٢/ ٣١]، إرشاد الساري [١/ ٣٨١].

كذبه ودلسه فالعجب! كيف يثبت شرطه الصحة مع التناقض، وكذلك طرد الذهلي مسلماً من مجلسه ونفر الناس منه، قال ابن خلكان: كان مسلم على إثر اعتقاده مرفوضاً ومنضوراً [منه] في الحجاز والعراق[1] ومن تطلع لمثل هذا علم أن الأمة لم تجمع على صحة البخاري ومسلم أوأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى!!.

إذاً لم يقبل العلماء -محدثون وفقهاء- هذه القاعدة.

لكن يقال: فمن الذي وضعها؟!

من البديهي أن أي مسلم إذا قال الله تعالى أو رسوله فلا يمكن مخالفته، الله جل شأنه يقول: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ** ﴾ **[الأحزاب:٣٦]** صدق الله العظيم.

فإن المؤمنين مطيعون لأوامر ربهم، ونبيهم ﷺ.

فهل الذي وضع هذه القاعدة هو الله تعالى في كتابه العزيز أم هو الرسول الكريم ﷺ؟ !!كل ذلك لم يكن، إنما المأمور به هو اتباع القرآن الكريم والسنة النبوية! وهما لم يذكرا ذلك

---

(١) انظر وفيات الأعيان [٢/ ٢١٨]، وتذكرة الحفاظ [٢/ ٥٨٩] ترجمة مسلم رقم [٢٨٧٢].

ولم يشيرا إلى شيء منهما ولكن يقال: هنا سؤال جديد وهو: أليس البخاري ومسلم دوَّنا السنة كلها؟

الجواب: لا يمكن ذلك[1] فقد شرَّقت السنة وغربت وما زال الكاتبون يدونون السنة إلى يومنا هذا، لكن هل أوصى النبي ﷺ أن الحق فيما قالته طائفة كذا، وعيَّن الطائفة هذه بحيث يقال إنه أشار إلى أن السنة أو صحيحها في كتابين لفلان وفلان، أو فيما يسمى بالصحيحين أما دوَّنته هذه الطائفة التي عينها ﷺ؟!.

نعم: لقد عيَّن رسول الله ﷺ طائفة الحق بقوله: «**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**»، وهو في صحيح مسلم. وأهل السنن وأحمد وغيرهما بل هو متواتر.

وقوله ﷺ «**مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى**» أخرجه الحاكم على شرط الشيخين (البخاري ومسلم) وهو حديث صحيح ومشهور.

---

(١) وقد اعترف البخاري ومسلم بأنها لم يضعا في الصحيحين كل ما هو عندهم صحيح!! انظر مقدمة ابن الصلاح والباعث الحثيث لابن كثير وغيرهما.

فالحملة للكتاب والسنة النبوية هم أولى الناس بسنة رسول الله، وأعلم وأثبت في دين الله تعالى؛ لأن النبي ﷺ عينهم وبينهم للناس: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤]فهو الذي وضع هذه القاعدة فالواجب اتباعهم.

أما كتاب الصحيحين فليس كل ما فيهما بصحيح لأن الله ورسوله لم يأمرا باتباعهما- أي الصحيحين – أو أنهما أصح السنة أوأن كل ما فيهما صحيح ثابت، فالواضع لها من؟! إذا لم تكن من الله تعالى ولا من رسوله فهي من البشر الذي يصيبون ويخطئون!! فلا يلزمنا اتباعهم.

بل لو أن أهل البيت صححوا ما فيهما لكانا صحيحين أوكل ما فيهما صحيح؛ لأنهم حملة السنة والمأمور باتباعهم وأهل البيت عليهم السلام كافة لا يرون صحة كل أحاديث البخاري ومسلم فالمتقدمون قبل البخاري ومسلم من آل البيت النبوي عليهم السلام لم يرو أحد منهم عن رجال صحح البخاري ومسلم أحاديثهم!! ونصوا عليهم السلام على عدم صحة أحاديث التشبيه والتجسيم أو خلق أفعال العباد التي جاء البخاري ومسلم ودونوه في صحيحيهما، وأما من جاء بعدهما فقد

ذكروا أنهما لم يلتزما الصحة، بل قال إمامنا الهادي إلى الحق (عليه السلام): بينهما وبين الصحة مراحل ومسافات، والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى كما في كتابه (منهاج الوصول) [٦٢٣-٦٢٤] والإمام المرتضى محمد بن الهادي كما في مجموعه، والإمام أبو طالب في كتابه (شرح البالغ المدرك) [٨٩] والإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة في الشافي، ونص كثير من الأئمة (عليهم السلام) على أحاديث موضوعة هي بعينها رواها البخاري ومسلم، في الصحيحين أحاديث الرؤية وأخبار في التشبيه والتجسيم ونحوها كالإمام أحمد بن الحسين (عليه السلام) والإمام المؤيد بالله والإمام يحيى بن حمزة، بل ذكر – عليه السلام – في مجموعه أنه يتطرق على صحاحهم الإرسال والشذوذ والانقطاع وغير ذلك، بل أجمع آل محمد (عليهم السلام) على أن في الصحيحين ضعيف وموضوع، ولم يسلما من النقد الحديثي في السند ولا في المتن، هذا ولا استبعد أن الفكرة عباسية مارقة لمحاربتهم لآل البيت بيت المصطفى (عليهم السلام) وإطفاء مذهبهم، ولذلك حصروا الدين في أربعة مذاهب، ولكن رغم هذا أظهر الله مذهب آل البيت وبان، وصدق الله حيث يقول: ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ**﴾ [الصف: ٨].

فالقاعدة غير صحيحة، ولذلك لم يجمع البشر على صحة ما في الصحيحين بل يعارضها الجنّة فضلاً عن البشرية، ولقد سبق ذكر من تكلم في الصحيحين أو أحدهما كأبي زرعة وابن القطان وإنكار الذهبي على ما في الصحيحين، وكذا نقلنا كلام ابن حجر في المجاهيل والمناكير وغيرهم ممن روى عنهم البخاري، وكفى بقول العلامة المقبلي حيث قال (انظر الصحيحين كم تجافى صاحبهما من الأئمة الكبار، قال: مثل جعفر الصادق (عليه السلام) تجنبه البخاري ومثل الإمام الولي زيد بن علي عليه السلام تجنبه صاحبا الصحيحين إلى ما لا يحصى).

وكفى أن الذهبي في [سير أعلام النبلاء(١٣/ ٣٥٩)] قال: إن من رواة الصحيحين مبتدعة!! قال الأخ العلامة عبد الله حمود العزي في كتابه علوم الحديث معقباً على كلام الذهبي (هم كحريز[١] وعمران بن حطان ونحوهما)!!

وقال أيضاً: يجب أن نعلم جميعاً بأن قواعد المصطلح

---

(١) هو حريز بن عثمان الحمصي كان يلعن الإمام علي بن أبي طالب في اليوم مائة وأربعين لعنة [سبعين] صباحاً و[سبعين] عشياً فقط!!.

أعني مصطلح الحديث، وما يتعلق بذلك هي من وضع البشر واجتهاداتهم!!! أعني أنها من وضع الأئمة رحمهم الله تعالى، فليس هي وحياً منزلاً لا يجوز معارضته !!...إلخ كلامه حفظه الله.

وقال أيضاً: (ومن ذلك يجب أن نعرف أن أحاديث الصحيحين يجوز دخول النقد عليهما كباقي الكتب المصنفة في علم السنة المطهرة من صحاح وسنن وغيرهما إلى أن قال: ومع كل هذا لا يعني ذلك أن كل ما في الكتابين صحيح، وكذا لا ندعي العصمة لهما أو ننزههما عن الخطأ ونحوه إلى أن قال: فكيف وقد توجه النقد للصحيحين من أكابر وفطاحل أهل العلم من أهل عصرهما ومن جاء بعدهما كالدارقطني ...) إلخ كلامه حفظه الله.

ونقل كلام عبد العزيز الصديق ١ عن كتابه المسمى (الباحث من علل الطعن بالحارث) [ص٦]ولفظه: (ومعاذ الله أن يكون الكتاب الذي فيه حديث حريز وعمران بن حطان من الكتب المقتصرة على الصحيح ولو أجمع على ذلك الجن كما أجمع عليه البشر!! ومن رجع إلى ترجمة حريز بن عثمان يعرف ما نقول ويتحقق أن حديث الملعون ينبغي أن يذكر في الموضوعات لابن الجوزي).

وقال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) [١٣٦/ ٤٨٣].

في كتاب (التوحيد) أثناء شرح شريك بن أبي نمر في الإسراء (قال الخطابي: ليس في هذا الكتاب يعني صحيح البخاري حديث أشنع ظاهراً ولا أشنع مذاقاً من هذا الفصل، فإنه يقضي تحديد المسافة ....إلخ)يعني يقتضي التشبيه الصريح، وقال في هدي الساري [٣٨٣]: وتكلم ابن حزم والقاضي عياض على حديث شريك.

وأنكر ابن حزم أحاديث عديدة ذكرت في الصحيحين كما في سير أعلام النبلاء [٧/ ٣٥٨] وغيره، وقد ردّ فخر الدين الرازي في تفسيره [١٨/ ١١٩] ما في الصحيحين «**إن إبراهيم الخليل – عليه الصلاة السلام كذب ثلاث كذبات**»!!وأنكر الباقلاني والغزالي وإمام الحرمين الجويني والداودي رواية الصحيحين التي نصت على أن النبي صلى على ابن أُبي!! كما في فتح الباري [٨/ ٢٧٢] لابن حجر بل قال ابن تيمية في الفتاوى [٧/ ٢٣٦] : روى مسلم أحاديث قد عرف أنها غلط .اهـ.

وأختم ذلك بما علقه السيد العلامة الحجة الفهامة الحافظ

مجد الدين بن محمد المؤيـدي ١ في لوامـع الأنـوار (٢/ ٣٦١) على كلام السيد صارم الدين الوزير [وقبـل أكثـرهم تعـاليق الصحيحين المجزومة]، بقوله : يعني كتابي البخاري و مسـلم على مصطلحهم وقبولهم لها وردهم لغيرهـا مـن الـتحكمات الواضحة، والتعصبات الفاضحة التـي لـيس عليهـا برهـان، ولا أنزل الله بها من سلطان.

ثم قال أيد الله في الوامـع الأنـوار (٢/ ٣٦٢) وأقـول بموجب البرهان والتحقيق، وشهادة الخصـم التـي هـي أقوى بيان وتصديق:

يقولـــون صـــححنا الحـــديث بجهـــدنا
ومــا صــح ذا والإفــك عيــب ومــأثم
وكيــف ومــا عــابوه مــن صــنع غــيرهم
أتـــوه عيانـــاً كيـــف يخفـــى ويكـــتم
قـــد ســـلكوا كـــل الـــذي ينقمونـــه
بحـــق وغـــير الحـــق والله يحكـــم
شـــذوذاً وإرســـالاً وضـــعفاً وعلـــة
وجرحـــاً صريحـــاً والجهالـــة فـــيهم
أيفلـــح قـــوم مَـــنْ ثقـــات رواتهـــم
معاويـــة عمـــرو ومـــروان مـــنهم
كـــذا الأشـــعري والمغـــيرة والـــذي

حكى فسقه نصُّ الكتاب المقدم[1]

وقاتل سبط المصطفى من عدوليهم

ومادح أشقاها ابن حطان مكرم

وكم نحوهم من فاسق ومنافق

ومن مارق صار المدار عليهم

ثقاتهم أعداء دين محمد

فبالله هل يرضى بذلك مسلم

أبى الله والإسلام والعلم والتقى

وقربي رسول الله نقبل عنهم

فهل تهمة في الدين إن لم تكن بهم

وما الجرح إن كانوا عدولاً وهم هم

قل الحق يا هذا وإن رغمت له

أنوف لعمرُ الله لسنا نسلم

وقل للدعاوي الفارغات وأهلها

هلم إلى البرهان فالحق أقوم[2]

والأبيات واضحة في دلالتها على نقد الصحيحين وما عابوه على سائر المصنفات هو ما فعلوه في صحاحهم ومؤلفاتهم.

---

(١) هو الوليد بن عقبة.

(٢) وانظر الأبيات في ديوان الحكمة والإيمان [٣٠-٣٣] للإمام مجد الدين المؤيدي جمعه الوالد العلامة القاسم بن أحمد المهدي ،.

وهـذا الأبيـات قـد نقلتهـا في رسـالتي (إسـلام أبي طالب) وفيها شرحت معاني الأبيات، وتـراجم الرجـال المذكورين، وأضفت إليهم غيرهم ممن شـاكلهم ، وهـذه إنما هي عجالـة قـد راعيـت فيهـا الاختصـار، ومـن الله استمد العون والتوفيق.

هذا وما أحسن ما قاله ابن الأمير الصـنعاني رداً عـلى قاعدة دعوى صحة مـا في الصـحيحين ولفظـه: دعـوى يحتاج مدعيه بإثبات هذه الدعوى إلى دليـل... إلى قولـه: مع أنه يغلـب في الظـن أن في العلـماء المجتهـدين مـن لا يعـرف الصـحيحين فـإن معـرفتهما ليسـت شرطـاً في الاجتهاد قطعاً !! والحاصل منع الدعوى. اهـ [1].

وقال: فيجوز الخطأ والنسيان على البخاري فيما حكـم بصحته.. وقـال: إن البخـاري ومسـلم لم يـذكرا شرطـاً للصـحيح وإنـما اسـتخرج الأئمـة لهـما شروطـاً للتتبع لطرق روايتهما [2].

وقال ابـن برهـان في الوصـول إلى الأصـول [٢/ ١٧٢-

---

(١) توضيح الأفكار [١/ ٩٤].

(٢) ثمارت النظر [١٣٠-١٤٠].

١٧٤]: ولأن البخاري ليس معصوماً عن الخطأ فلا نقطع بقوله، ولأن أهل الحديث وأهل العلم غلّطوا مسلماً والبخاري وأثبتوا أوهامهما، ولو كان قولهما مقطوعاً به لاستحال عليهما ذلك، ولأن الرواية كالشهادة، ولا خلاف أن شهادة البخاري ومسلم لا يقطع بصحتها ...إلخ.

واعترف الألباني في مقدمة كتابه مختصر صحيح البخاري [ص٥-٨] بضعف أحاديث في صحيح البخاري، وذكر أن هذا الاعتراف أداء للأمانة وتبرئةً للذمة، وليكن القراء على بصيرة من دينهم وبينة من أحاديث نبيهم.

قلت: ونحن لهذه البراءة ذكرنا مقتطفات لهذه العجالة، ونبذاً للتقليد الذي رسموه ومنعوا الباحث عن التحديد والاطلاع على ما هو الصحيح من سنة خير البشر ﷺ، وقد أفردت لمناقشة الصحيحين بحثاً كاملاً عسى الله أن ينفع به عباده ويكتب لي أجره إنه سميع مجيب.

نعود إلى ما نحن بصدده من تعداد المحدثين لدى العامة.

٥- أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي

السجستاني، ولد سنة (٢٠٢هـ)وتوفي بالبصرة سنة (٢٧٥هـ) واسم كتابه (السنن) المعروف بسنن أبي داود، وعدد أحاديثه (٤٨٠٠)حديث.

٦-الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، ولد سنة (٢٠٩هـ)وتوفي سنة (٢٧٩هـ)واسم كتابه (جامع الترمذي)(الجامع الصحيح للترمذي).

٧-الحافظ النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ولد سنة(٢٢٥هـ)ومات بمكة سنة(٣٠٣هـ).

وقد توفي ١ شهيداً، وذلك لأنه أَلَّف كتاب (خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب) فطالبه أهل الشام بأن يكتب في خصائص معاوية فقال: لا أحفظ فيه إلا «**لا أشبع الله بطنه**» فداسوه حتى أخرجت خصيتاه، فحمل إلى مكة ومات بها من تلك الفعلة الشنيعة، وقد ذكر ذلك الذهبي في تذكرة الحفاظ، والقصة مشهورة.

اسم كتابه(السنن الكبرى) و(السنن الصغرى)[١] ، وقد عدَّ بعد الصحيحين، بل إن البعض جعله أصح كتب العامة، فهو أصح من الصحيحين، وغيرهما، وهو الذي

---

(١) وتسمى [المجتبى].

نختاره، والله أعلم.

٨-ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة الربعي القزويني، ولد سنة (٢٠٧هـ) وتوفي(٢٧٥)واسم كتابه (السنن) المعروف بسنن ابن ماجة، وقد تكلموا فيه، فهو عندهم أضعف كتب الستة، ولذلك فإن بعضهم لم يجعله من السنن الأربع أو الأمهات الست واستبدل عنه موطأ مالك، وقالوا: لأنه جمع فيه الصحيح، والحسن، والضعيف والموضوع، ولذلك لابد أن ينظر إلى سند الحديث إذا كان في سنن ابن ماجة، وبقيت لهم صحاح كثيرة، ومسانيد وسنن، لسنا بصدد التفصيل، ولكن أشرنا إلى أمهاتها.

هذا ولنختم هذا المختصر بأن نقول: لا بد عليك عزيزي الطالب أن تهتم بهذا الفن، وأن تأخذ قواعده وتتنبه لعلو الإسناد، وعلله، وضعفه، حتى يتبين لك صحيحه، فلا تأخذ إلا به ويبان لك سقيمه فلا تعول عليه ولتكتفي بمرويات أهل البيت(عليهم السلام) وحفاظهم، وأسانيدهم هي أعلى الأسانيد وأشرفها، بل هي السلسلة الذهبية، وكما قال بعضهم:

سلسله من ذهب　　منوطة بالشهب
ونسبة ترددت　　بين وصي ونبي
سبحان من طهرها　　عن شائبات النسب

وقال الناصر الأطروش (عليه السلام):

وقولهم مسند عن قول جدهم　　عن جبريل عن الباري إذا قالوا

وقال المنصور بالله عبد الله بن حمزة (عليه السلام):

ما بين قولي عن أبي عن جده　　وأبو أبي فهو النبي الهادي
فتاً يقول روى لنا أشياخنا　　ما ذلك الإسناد من إسنادي
خذ ما دنى ودع البعيد لشأنه　　يغنيك دانيه عن الإبعاد

فهذه الأسانيد هي التي تسعد البال، وتسر الخاطر، وتطمئن لها القلوب النواظر، فقد تزينت الدفاتر، وامتلأت كتب العترة النبوية بصحاح الأحاديث بين الأوائل والأواخر، فليعمل المؤمن نظره ويعمل فكره وليتق الله ربه.

ولنكثر في البداية والختام من الصلاة والسلام على سيد الأنام وعلى آله الأئمة الأعلام- ووفّق الله الجميع لما يحب ويرضى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على محمد وآله، ورضي الله عن صحابته الراشدين والتابعين لهم بإحسان. ونحن معهم يا الله يا عزيز يا غفار.

آمين اللهم آمين ،،،

المحتويات